الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

نحو إستراتيجية تعزيز رصانة التعليم العالي العراقي في الخارج

صفد حسام الساموك

تنطلق أهمية وضرورة تفعيل الإعلام في المؤسسات التعليمية، باتجاه تعزيز صورة رصانة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق في المجتمع المحلي، ومنه انطلاقاً نحو المستوى الإقليمي والدولي، ومواجهة التحديات التي واجهت تلك الصورة، من أن المجتمعات قد توّحد -أساسا- بمعانٍ مشتركة وأشكال عامة من الاتصالات، لعل منها ما هو على المستوى الجماهيري، لاسيّما في ظل تقدم نُظم هذه الاتصالات وتطور وسائلها وتنوع استخداماتها ووظائفها.. وعلى الرغم من إن تلك النظرة مازالت لم تبلغ حدود التعميم المطلق بين الباحثين الذين انقسموا إلى فريقين اختلفا في الوجهات.

لقد حاولنا في معرض دراستنا آليات تنشيط الإعلام في المؤسسات التعليمية تقديم رؤية علمية ومهنية قابلة التطبيق على ارض الواقع في قطاع التعليم العالي العراقي، بعد أن تم تشخيص إشكالية واقعية تتعلق بتعميم صورة معينة عن رصانة هذا القطاع في الخارج، وربما حتى في الداخل، الأمر الذي يستلزم التصدي لتلك المشكلة على وفق أسلوب منهجي وباعتماد إستراتيجية تعتمد على قدرات الإعلام الحديث في تشكيل الصورة، وتوظيف هذا المجال باتجاه تعزيز صورة رصانة التعليم العالي العراقي، على أن يكون للإعلام الجامعي على وجه التحديد الدور الأكبر في تلك العملية بوصفه حلقة الوصل الرئيسة بين المؤسسة التعليمية بمفاصلها الإدارية والعلمية، وبين مختلف وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية، إلى جانب الإفادة من خصائص العلاقة المتأصلة بين الإعلام والتعليم، وهو احد الحلول الواقعية التي نطرحها بقوة اليوم امام كل من تهمه صورة رصانة التعليم العالي العراقي في الخارج التي يجري تشويهها.

الإعلام والتعليم.. المعادلة القابلة للتطبيق

إن صياغة أية إستراتيجية فاعلة لتطوير الإعلام في المؤسسات التعليمية، باتجاه تعزيز رصانة التعليم العالي والبحث العلمي، ينبغي لها أن تراعي الإمكانات المتاحة لدى تلك المؤسسات لتحقيق هذا الهدف، ودراسة مقومات وعوامل تشكيل صورة معينة عن مديات رصانة هذا القطاع في خلال السنوات الأخيرة، ومراعاة ما يريده المتلقي من الإعلام لتحقيق احتياجاته الفردية بشكل عام، مع ضرورة مراعاة حقيقة تتلخص بإن تطور الدور الذي يضطلع به الإعلام في مجال التعليم والبحث العلمي وتثقيف الأفراد في المجتمعات الحديثة، يعزز من أهمية قيام تشكيلات الإعلام في مؤسسات التعليم باتجاه تعزيز صورة رصانة التعليم العالي، إلا إن تلك الأهمية لا يمكن أن يجري تفعيلها من دون تفعيل تلك التشكيلات نفسها، ممثلة في أقسام الإعلام والعلاقات العامة -وهي ذاتها المشكلة التي تواجه أغلب أقسام الإعلام والعلاقات العامة في عدد كبير دوائر ووزارات الدولة العراقية- وهو ما لا يمكن القيام به اليوم دونما تحديد استراتيجيات إعلامية فاعلة، من قبل المفصل الداعي إلى التحديث أو التغيير، يكون لأقسام الإعلام والعلاقات العامة الدور الأكثر أهمية فيها، ونعتقد من خلال تجربتنا الأكاديمية والميدانية إن المشكلة الأبرز التي واجهت أعمال أقسام الإعلام والعلاقات العامة في العراق، هو الخلط الذي يجري في فهم الحدود المهنية لوظائفها في المؤسسة والمجتمع، من خلال عدم وجود خط فاصل – أمامهم – بين مهام الإعلام وما يمكن أن يقوم به، وما هي أدواته والى أي مدى تكون تلك الأدوات والاستخدامات والأساليب مشروعة، وما هي حدود العلاقات العامة، وافترضوها حالة واحدة في الأداة والاستخدام والتنفيذ، وهو ما يتطلب التبني الواقعي العاجل لحلول تجاوز تلك الإشكاليات.

المركز العلمي العراقي للإعلام.. حلاً مقترحا

إن مبدأ ديمقراطية الاتصال واستقلال الإعلام لا ينفي أهمية إعلام المؤسسات الحكومية التي تقدم خدمات عامة، ومنها مؤسسات قطاع التعليم والبحث العلمي، إذ ينظر إلى الإعلام الحكومي -بشكل عام- بوصفه مؤسسات علاقات عامة، تعمل بشكل أساسي على بناء حالة من التوافق بين الحكومة ومؤسساتها من جهة، والجمهور بشقيه الداخلي والخارجي من جهة ثانية، من خلال وظائف محددة تقوم على البحث والتخطيط والاتصال والتقويم... وإقامة توازن يقوم على أساس تفسير ما تسعى الحكومة إلى تحقيقه للجمهور، وكذلك تلقي ردود فعل المواطنين على السياسات الحكومية المختلفة، والإفادة منها في تشكيل حالة من الثقة والرضا والمصداقية مع الجمهور، وصولاً إلى تكوين صورة إيجابية لها، وبناء حالة من التوافق مع محيطها سواء على المستوى الوطني، أو على المستوى الخارجي.

وقد عد باحثون النموذج البريطاني في مجال الإعلام الحكومي، من أبرز النماذج الدولية في هذا المجال، حيث تعد بريطانيا من أوائل الدول التي اهتمت ببرامج العلاقات العامة والإعلام الحكومي، ودراسات الرأي العام، ويمثل المكتب المركزي للإعلام (CIO) حالة يشار إليها باستمرار عند الحديث حول العلاقات العامة والإعلام الحكومي، فقد أنشئ هذا الجهاز كمؤسسة حكومية مستقلة، بعد أن ألغيت وزارة الإعلام، التي قامت بدور دعائي داخلي وخارجي خلال الحرب العالمية الثانية، ومن بين أهم النماذج العربية ومن النماذج العربية في مجال الإعلام الحكومي، النموذج المصري، المتمثل في هيئة الاستعلامات، لتأخذ مكان مصلحة الاستعلامات التي كانت قد أنشئت في بداية الخمسينات، وتعمل الهيئة على توضيح صورة مصر الحقيقية للرأي العام العالمي، وشرح أهداف الدولة وسياساتها وخططها في المجالات المختلفة، وإزاء القضايا والمشكلات الدولية، وعرض صور التقدم في البلاد، إلى جانب النموذج الأردني الذي اعتمدناه في تصميم أنموذجنا المقترح المتمثل في المركز العلمي العراقي للإعلام في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتحقيق أهداف تفعيل الإعلام في مؤسسات التعليم باتجاه تعزيز صورة رصانة التعليم العالي في العراق والعالم.

ويعمل المركز المقترح بوصفه تشكيل مهني يمثل حلقة الوصل بين قطاع التعليم العالي والبحث البحث، بمختلف تشكيلاته الإدارية والجامعية والكليات والمعاهد والمراكز البحثية، وبين محيطه الوطني والدولي، وبالشكل الذي يقدم ايجابياته ومنجزه، ويمارس دوره الإعلامي شريكا في العملية الإعلامية، لاسيّما على المستوى الخارجي، ويمكن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من إيصال رسائلها إلى الجمهور في الداخل والخارج، ويعرّف ببرامجها وخططها وقراراتها، ويوفر معلومات عن استراتيجياتها ومشاريعها للاطلاع عليها والانتفاع منها، ويسعى المركز العلمي العراقي للإعلام للقيام بالمهام والمسؤوليات التي تتحدد في رسم الخطط والبرامج الإعلامية المتعلقة بقطاع التعليم العالي في العراق، والمساهمة في تنفيذها، عبر التنسيق الجهات المعنية، وإعداد استطلاعات الرأي العام ذات الصلة بقضايا التعليم العالي ومشكلاته ومعوقاته وتحدياته وبحث سبل مواجهتها، وتدعيم رؤية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات والمعاهد العراقية لمفاهيم التعليم الحديث وتطبيقاته وآليات وموجبات العمل به في العراق، وشرح الاستراتيجيات والخطط المتبعة في هذا المجال، وعرض صور التقدم والإنجاز في هذا القطاع، ولمساهمة بالنشاطات الإعلامية الخاصة بالمناسبات الوطنية والمناسبات، ورصد ومتابعة القضايا التي تتناولها وسائل الإعلام المختلفة حول واقع التعليم العالي والبحث العلمي في العراق، وتبادل الخبرة والمشورة على أساس مهني مع أقسام الإعلام والعلاقات العامة في المؤسسات التعليمية، ووسائل الإعلام الفاعلة، فضلاً عن تقديم التسهيلات اللازمة لممثلي وسائل الإعلام الدولية، فيما يتعلق بتغطياتهم الصحفية لمنجزات الباحثين والعلماء العراقيين.

ويتناول هذا المقترح الدعوة إلى إنشاء تشكيل متخصص، يمكن أن يسمى: (المركز العلمي العراقي للإعلام)، يتولى إدارته رئيس مركز متخصص في شؤون الإعلام والعلاقات العامة، ويرتبط المركز مباشرة بوزير التعليم العالي والبحث العلمي، ويتكون من مجموعة أقسام، تتبع رئيس المركز، الذي يديره من خلال لجنة رئيسة للتخطيط والمتابعة والتنفيذ مؤلفة من مديري أقسام، ولجنة تنسيقية ساندة من مديري أقسام الإعلام والعلاقات العامة في الجامعات والمعاهد العراقية، تتمثل أبرز مهامها في: وضع الاستراتيجيات والخطط والبرامج الإعلامية للمركز، وبما يحقق الأهداف التي تم إنشاء المركز من أجلها، وتنسيق الأدوار والوظائف بين أقسام المركز، من جانب، وبين المركز العلمي وأقسام الإعلام والعلاقات العامة في الجامعات والمعاهد العراقية من جانب آخر، ومتابعة وتقويم الخطط والبرامج واليات تنفيذها على أرض الواقع بصورة دورية، وتقديم تقارير دورية بهذا الشأن لوزير التعليم العالي والبحث العلمي، وتحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين في المركز وتأمينها، وتأهيل منتسبي أقسام الإعلام والعلاقات العامة للقيام بمهام مساندة لإنجاح أهداف المركز.

مهمات إعلامية

يتألف المركز العلمي العراقي العلمي للإعلام من أربعة أقسام رئيسة هي: قسم العلاقات العامة، وقسم النشر والتبادل الإعلامي، وقسم الدراسات واستطلاعات الرأي العام، وقسم الخدمة التفاعلية.. ويمكن لقسم العلاقات العامة ان يتولى مهام توضيح مؤشرات السياسة والمنهج العام للتعليم العالي في العراق، وبلورة رأي عام مؤيد لها من خلال برامج متنوعة لكسب التأييد، لما فيه تطور قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، انطلاقاً من تلك المؤشرات، وتفعيل قنوات الاتصال إعلامياً مع المكاتب والملحقيات الثقافية العربية والأجنبية والممثليات الدبلوماسية في العراق، وتزويدها بالمعلومات المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي في العراق، بالتأكيد على ابرز إنجازاته، بالتنسيق مع وزارة الخارجية، والمركز الوطني للإعلام في رئاسة مجلس الوزراء، وتنظيم المعارض والعروض التي تتناول منجزات التعليم العالي على المستوى الوطني واستقبال الوفود العلمية ومرافقتها وتسهيل إقامتها، وإعداد ملفات الإهداء التي تضم المطبوعات والمرئيات التي تروج للجامعات والمعاهد العراقية، إلى الجامعات العالمية الرصينة والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالتعليم، والمشاركة في الإعداد للاحتفالات والمناسبات على المستوى الوطني، لتبيان أهمية قطاع التعليم العالي ودوره في الحياة العامة، وتبادل الخبرة والمشورة مع أقسام الإعلام والعلاقات العامة في المؤسسات التعليمية كافة، فضلاً عن مؤسسات الإعلام الجامعي الإقليمي والدولية، والاطلاع على تجاربهم ميدانياً، وبحث إمكانية الإفادة منها محلياً.

ويمكن لقسم النشر والتبادل الإعلامي أن يعمل على تنظيم مواد العلانية بأشكالها المختلفة، ومنها إنتاج المطبوعات بأشكالها جميعها، للتعريف برصانة ومنجزات العلماء والباحثين العراقيين، ودورهم على صعيد التحديث والتطوير التنمية الوطنية، وإعداد وإنتاج المرئيات بأشكالها المختلفة، ومنها: الأفلام والفيديو والوصلات البرامجية والإخبارية والشرائح والشفافيات، التي تعرف بدور قطاع التعليم العالي والبحث العلمي العراقي في المجالات كلها، وإنتاج الصور بأشكالها المختلفة، والتي تعكس إنجازات التعليم العالي في العراق، مآثره التاريخية، والتعريف بأبرز خريجيه ممن يشكلون دعامات مهمة في قطاعات التعليم العربية والدولية، ويمكن أن يتولى قسم النشر والتبادل الإعلامي إنتاج الكتاب السنوي للتعليم العالي، وباللغات الحية المعتمدة دولياً، وبما يمثل سجلاً سنوياً قطاع التعليم العالي والبحث العلمي العراقي في المجالات المختلفة.

فيما يضطلع قسم الدراسات واستطلاعات الرأي العام بعدد من المهام تتلخص في إعداد الدراسات الإعلامية بهدف تعزيز تنفيذ استراتيجيات وخطط تطوير قطاع التعليم العالي في العراق محلياً ودولياً، إلى جانب دراسات تحليل المضمون بهدف التعرف على مواقف وسائل الاتصال واتجاهاتها إزاء قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، والإفادة منها في تطوير استراتيجيات وخطط التعليم العالي، والقيام بالدراسات التقويمية لخطط وبرامج المركز، وتنظيم استطلاعات الرأي العام، وتنفيذها من أجل التعرف على اتجاهات الرأي العام بين أوساط المتخصصين والباحثين والطلبة والخبراء، حول أداء الجامعات والمعاهد والمراكز البحثية والتدريبية العراقية، كما يمكنه ان يعمل على إعداد تقارير رصدية وتحليلية، حول ما يطرحه الأعلام المحلي والدولي من قضايا مهمة قد تمثل تحدياً لصورة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي العراقي محلياً ودولياً، وتقديم اقتراحات حول سبل التعامل معها إعلامياً.

ويتولى قسم الخدمة التفاعلية تطوير آليات للتفاعل مع الجمهور من خلال وسائل الاتصال الإلكترونية، وشبكات المعلومات، ويقوم بمهمات توفير المعلومات على شبكة المعلومات الدولية، والرد على استفسارات الجمهور الداخلي والخارجي حول ما يطلبونه من معلومات حول قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وما يتعلق بالجامعات والمعاهد العراقية في المجالات المختلفة، وتعزيز التواصل مع الجاليات العراقية في الخارج، والتعرف على احتياجاتهم المعلوماتية المتعلقة بقطاع التعليم العالي في العراق والإفادة من ملاحظات المتخصصين والخبراء منهم في هذا المجال، فضلاً عن التسويق لقطاع التعليم العالي العراقي دولياً، وعرض منجزات الباحثين والعلماء العراقيين، لتأكيد رصانة هذا التعليم.

الانتخابات وصناعة الدولة الجديدة

علي حسن الفواز

صناعة الدولة العراقية الجديدة تضع نفسها امام افق تاريخي جديد، ليس لان هذه الصناعة هي مغامرة ازاء تاريخ طويل من(اللادولة) بقدر ماهي فاعلية تاريخية تستدعي الكثير من الوعي والمسؤوليات، فضلا عن ان تبدي هذه الظاهرة يفترض وجود بيئة حقيقية تسهم في انتاج(شروط)الدولة، ناهيك عن وجود القوى السياسية والمجتمعية التي تؤمن بضرورة ولادة الدولة التي يمكن ان تقطع الطريق على منتجي اللادولة من ان يستعيدوا قواهم القديمة عبر صناعة مضادة لمراكز قهرية وعصابية تعيدنا الى ذاكرة الاستبداد القديم.

ومع اقتراب الانتخابات البرلمانية العراقية، اخذ الحديث عن الاشكالات السياسية وسيرورات بناء الدولة الوطنية اتجاهات متعددة، تلك التي ترتبط بتاريخية الازمات القديمة، وتاريخية القوى القهرية التي تحاول تعويق صناعة هذه الدولة على وفق الشروط الانسانية التي تؤمن بالتعدد والشراكة والحقوق العامة، ناهيك عن بروز الازمات الجانبية التي تتعلق بهذه الاشكالات، وبمصطلح الدولة مفهوما واجراء. ولعل السؤال الابرز يتعلق بمن يشارك في هذه الانتخابات، ومن له الحق الوطني والتاريخي والدستوري في ممارسة فاعلية المشاركة، وبالطريقة التي تعزل أي نازع قهري لاعادة انتاج الدولة القديمة، الدولة بمعناها(السلطتي) تلك التي حوّلت العراق الى(مؤسسة امنية) او(دولة سرية)كما سمّاها البعض والى بلاد لتفريخ المحاربين والمعارضين والمنفيين. هذه الدولة لم تعد مقبولة في السياق، ولم تعد مقبولة في التاريخ الجديد. مثلما لم تعد مقبولة ازاء صعود قوى جديدة تنوعت مرجعياتها واتجاهاتها وتنوعت انتماءاتها.

تعددهذه القوى اصبح لازما لسيرورة الدولة الجديدة، ولهوية المجتمع الجديد، فضلا عن الظهور الواضح للخاصية المدنية التي بدأت تتعزز داخل المناخ السياسي والاجتماعي الجديد، وهذا التشكل بطبيعة الحال سيتحول الى قوة طاردة للاشكال القديمة، بدءا من الشكل الامني للسلطة، وانتهاء بالطبيعة الواحدية الديكتاتورية التي كانت تحكم الدولة والمجتمع، لذا فان اية محاولة لاعادة انتاج تمظهرات الدولة القديمة يعني اعادة انتاج الديكتاتورية والشوفينية والواحدية والحروب والازمات التي تقمع التعدد في الدولة والمجتمع، وتمنع ايضا اية نزعة للتداول السلمي للسلطة، أي ان صناعة الدولة ستكون مهددة دائما بالانقلاب والعنف والارهاب واعادة اللون الواحد للهيمنة.

ومن هنا نجد ان الحديث عن الدولة وعن هويتها وتوصيف بيئتها الجديدة بقطع النظر عن الموقف من هذه القوى او تلك، يرتبط بالحديث عن مظاهر وجود هذه الدولة ومصادر ديمومتها وقدرتها على مواجهة تحديات الانتهاك والترجيع التي مازالت اجنداتها فاعلة وتملك للاسف العديد من المرجعيات في الداخل وفي دول الاقليم العربي والاسلامي.

ولعل حديث الانتخابات باعتبارها واحدة من مظاهر الديمقراطية في هذه الدولة، يمثل المنطلق الذي يعزز سيرورة الدولة وهويتها، وتجاوزها لعقدة المركز القديم، مثلما هي التعبير الحقيقي عن مفهوم التعدد وبناء الاسس التي تفعّل دور المجتمع في بناء مشروعية الدولة العادلة الراشدة التي تحمي التنوع في المجتمع وتحمي الحقوق العامة والخاصة وتمنع اية محاولة لقهر الجماعات داخل مفهوم عنفي او ارغامي للسلطة..

لذا ليس غريبا ان يتحدث الكثيرون عن الدولة الجديدة باتجاهات شتى، والاكثر منهم من يتحدث عن الديمقراطية والحرية والمجتمع المدني والحقوق السياسية ومواصفات الحكومة والامن والسياسة وغيرها من المصطلحات التي باتت رائجة في الاعلام السياسي، خاصة عند بعض الساسة او عند محللي التلفزيون الستراتيجيين كما تسميهم عناوينهم!! لكن هذه الكثرة لم تتحدث كثيرا عن اهمية ثقافة الدولة وضرورة معرفة اسس بنائها وضرورة صناعة(البيئات)الثقافية والتشريعية التي تؤطر مفهوم الدولة وتعطي لمواطنها الجديد هوية الوجود والتوصيف والفاعلية والحقوق، خاصة وان الدولة الوطنية العراقية تملك تاريخا صادما من الازمات والانقلابات والصراعات التي جعلت مفهوم الدولة غائما او مائعا وعائما على سلسلة طويلة من التعقيدات والصراعات وطاردا للوجود والحقوق.

معرفة الكيفية التي تبنى بها الدولة وتطهيرها من امراضها القديمة ومنع تلك القوى التي من شأنها ان تعيد انتاج امراض الدولة الامنية السرية القمعية، يرتبط بالكيفيات التي تضع الاسس القانونية والدستورية والثقافية وحتى السياسية التي تحمي مشروع الدولة، وتدرك ان التهاون في هذا الاجراء يعني الابقاء على المناطق الهشة التي يمكن من خلالها ان تتسرب هذه القوى وتعيد صناعة العنف بمعناه الشوفيني والانقلابي تحت واجهات مائعة للديمقراطية والحقوق السياسية، خاصة وان الكثير من هذه القوى لها حاضنات عربية واقليمية ودولية تسعى بكل الوسائل والضغوط لاعاقة انتاج الدولة الوطنية بمعناها الاخلاقي التطهيري، العمل على ابقاء اصحاب(حصان طروادة)داخل حصن الدولة لتهديدها باستمرار..

ان التوافر على وعي اهمية الدقة العلمية في استخدام وتداول وتسويق ثقافة المصطلح او ثقافة مفهوم الدولة يرتبط في هذا السياق بالكيفية التي ينبغي ان تدار بها في اطار فاعليات انتاج الدولة، وبعيدا عما هو خارج الدولة من اوهام وعقد وحساسيات وخنادق والتي يتداولها البعض تماهيا مع هيمنة انماط الثقافات العصابية والحنين الى مهيمنات الدولة القديمة.

فنحن نشاهد ونسمع وباصرار شديد احاديث غريبة عجيبة لبعض سياسيين داخل العملية السياسية وخارجها وبعض البرلمانيين والمحللين والمتابعين، تلك التي يختلط فيها المفهوم مع غيره، والفكرة مع ما يخالفها وما يجاورها دونما رابط علمي يؤشر حرفنة في مورفولوجية هذه المفاهيم، خاصة عند اولئك الذين تستضيفهم بعض القنوات العراقية والعربية والتي تروّج لخطاب سياسي واعلامي مشوش وغامض وفيه نفس معاد للعملية السياسية مع اصرار على نوع من الدعاية للدولة القديمة، والسعي الى تخفيف(حدّة) الانطباعات عن الخاصية الامنية المرعبة التي ارتبطت بها، اذ تستضيف هذه القنوات شخصيات لاتملك الاّ الاصرار على هذا الخلط، ناهيك عن خلط مقصود يطلقه اساسا المشرفون على اعداد هذه البرامج!! واحسب ان نتائج هذا الخلط المفاهيمي لاتنتج الاّ تصورات وطروحات قاصرة وغير دقيقة، تتشوش عندها الاشياء دائما وتترك للمشاهد المزيد من القلق والحيرة والشكوك.

فهل ثمة مسؤولية اخلاقية واعلامية وثقافية للحدّ من هذه الظاهرة؟ وهل ان هذا التشويش والاصرار عليه احيانا يعكس توجها او سوء نية في قراءة المشهد العراقي وابراز ما يجعله موقفا خلافيا على طول الخط؟ وهل ينبغي للجهات المعنية ان تضع سياقات عمل مهنية صارمة تتحدد بموجبها الشخصيات التي تمثل هذه الجهة او تلك، فضلا عن انتقاء الشخصيات الثقافية التي تملك تصورات عميقة عن مخاضات اللحظة العراقية..

الحديث عن تحول الدولة يحتاج الى ثقافة الدولة والى مسؤولية دولة، والى وعي الى كل مايرتبط بهذه الدولة من مظاهر وتصورات وخرائط طريق وهويات واضحة يملك اهلية الانتماء للدولة الجدية، فضلا عن الحديث عن مفاهيم ذات مرجعيات تخص فلسفة الدولة والمجتمع والفكر يحتاج هو الاخر الى قدرات معرفية ورؤى سياسية وثقافية ومعلوماتية تعطي للمشاهد المتلقي احساسا حقيقيا بما يجري حوله، وهذا ما اجده في مسؤولية الاعلام كسلطة رابعة في اسهامها الجاد في تشكيل ما يسمى بالرأي العام.

ان صناعة اعلام الدولة في الموالاة والمعارضة، هي مسؤولية مهنية اساسا، تقوم على تنظيم هذه الفاعليات واسناد التحول السياسي والحفاظ على مكتسباته، بقدرات وامكانات تنضج البيئة الاعلامية وحواراتها واليات تسويقها، وبالطريقة التي تفترض وجود وعي مسؤول يسهم في انضاج الرسالة الاعلامية، مثلما يسهم في فك اشتباك الكثير من المفاهيم والمصطلحات، لكي نشرعن للحديث سياقه الصحيح، ونضع القراءات الفاعلة وان تعددت واختلفت امام المتلقي الذي يشاهد انماطا اعلامية جديدة تقوم على هذا التعدد، هذا المشاهد الذي تعوّد منذ عشرات السنين على مشاهدة بيانات رقم واحد دائما، ووصايا واحدة بصيغة الاوامر التي لاحياد عنها ولا اختلاف معها ولا تعدد فيها..

لا اظنه عجيبا ان نسعى ونحن عند اعتاب الزمن الانتخابي الى ضرورات العمل الى ادراك خطورة صنع الاطار المهني لعملنا الاعلامي، والى وضع الفاعليات الاعلامية والثقافية امام مسؤوليات قانونية تنظم عملها، واحسبها تحمي اصحابها. لان الاصرار على سياسة خلط الاوراق والتشويش لايؤدي الاّ إلى حرق الافكار والاسماء وبالتالي ضياع الكثير من الفرص للجميع...

ثمانية وثلاثون سؤالاً حول حقوق الإنسان في العراق

اسماعيل داود

مع اقتراب جلسة العراق ضمن آلية الاستعراض الدولي الشامل لمجلس حقوق الإنسان. ووفق ما تقتضيه هذه الآلية بادرت بعض الدول الأعضاء لأعداد أسئلة لغرض عرضها على الوفد العراقي الرسمي وبلغ عددها ثمانية وثلاثون سؤالاً. يجري إعداد وطرح الأسئلة كجزء من عملية مراجعة سجلات الدول في مجال حقوق الإنسان. تجب الإشارة إلى إن نظام المراجعة هذا يرتبط بفترة الأربع سنوات الماضية، أما الأسئلة فتُحاكي في الغالب التقارير الثلاثة المتعلقة بكل بلد، إبتداءً بتقرير الدولة وفي العادة يكون الأكثر تفاؤلاً وغايته عكس الإجراءات التي تتخذها الدولة لضمان حقوق الإنسان. ومن ثم ملخص مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وأخيراً ملخص تقرير أصحاب المصلحة. وغالبا ما يأتي التقريرين الأخيرين بقسم مهم مما يغفل عنه التقرير الحكومي. وفي حالة العراق لخص تقرير أصحاب المصلحة لوحده ما يزيد على خمسين وثيقة.

الطريف بالأمر إن بعض من هذه الأسئلة هي في حقيقتها "صناعة محلية" لكن اغلبها لا تجد طريقها للحكومة المعنية الا عن طريق وسيط وعادة ما تجد صداها في مثل هذه المناسبات. وكلما أغرق تقرير الدولة بالمثالية جاءت تقارير أصحاب المصلحة بأسئلة اكثر. وهو ما يتكرر في استعراض الدول التي تكون الفجوة فيها واسعة بين تقييم الدولة لحالة حقوق الإنسان من جهة وبين تقييم المفوضية وأصحاب المصلحة من جهة أخرى. ببساطة ، إن بناء الثقة في مجال حقوق الإنسان بين الحكومة ومواطنيها أو بينها وبين المجتمع الدولي يستغرق زمناً طويلاً ويتطلب مجهودات كبيرة ومتواصلة مبنية على التزام حقيقي وعميق بمبادئ حقوق الإنسان. وعكس كل ذلك يأتي فقدان الثقة ويصعب حينها معالجته. اما عن مسؤولية الدولة فيرجع أساسه إلى كون حقوق الانسان في حقيقتها التزامات قانونية تقدمها الدول وتلزم نفسها فيها . ولكنها بنفس الوقت مسؤولية تضامنية تتطلب دورا فاعلا لكل الشركاء من حكومة ومجتمع مدني ومؤسسات الدولة الأخرى.

بلغت الأسئلة التي تنتظر الوفد العراقي لغاية ساعة كتابة هذا الموضوع ثمانية وثلاثون سؤالاً قدمتها سبعة دول كلها دول أوربية ، حيث قدمت جمهورية الجيك ستة أسئلة ، ألمانيا و سويسرا حيث مقر مجلس حقوق الإنسان قدمت كل منهما سؤالين ، الدنمارك تسعة أسئلة، لاتقيا سؤال واحد ، السويد ستة أسئلة، وأخيراً المملكة المتحدة وشمال أيرلندا اثنا عشر سؤالاً هكذا نكون أتممنا الثمانية والثلاثون سؤالاً لكن بالطبع يبقى ان نعرف محتواها، نورد هنا عرضاً للمحتوى بعد تقسيمه حسب الموضوع وقد اعتمدنا الصيغة التي نشرت في موقع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومن خلال هذا الموقع الإلكتروني بوسع المهتم الاطلاع على نصوص الأسئلة بالكامل.

تَصَدّر اهتمام هذه الدول موضوع التعذيب والمعاملة المهينة والقاسية للمحتجزين والسجناء. بلغت الأسئلة بهذا الخصوص ثمانية ومثلت بمجموعها اكثر من ٢١٪ ثم تلاها موضوع عقوبة الإعدام ، وعودة العراق لتنفيذ هذه العقوبة والاعتماد عليها بشكل واسع ، حيث بلغ عدد الأسئلة حولها ستة وبما يشكل اكثر من ١٥٪ من مجموع الأسئلة ، وحضي موضوع تعرض الأقليات الدينية في العراق لمخاطر القتل والتهجير وضرورة توفير الحماية اللازمة لهم باهتمام واضح حيث قدمت بهذا الخصوص أربعة أسئلة مثلت ما يقارب ١١٪ من المجموع. تم جاء لاحقا وبشكل متساو المواضيع التالية:

التمييز ضد المرأة في الممارسات والتشريعات المحلية وشيوع ما يطلق عليه بجرائم الشرف، استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان و الأكاديميين والصحفيين والقضاة، استهداف أشخاص بسبب شبهات حول ميولهم الجنسية، إشراك المجتمع المدني في النقاش و تأسيس مفوضية مستقلة لحقوق الإنسان، تعليم حقوق الإنسان وتدريب كوادر السجون وتهيئة السجون. حيث أعد حول كل موضوع من هذه المواضيع الخمسة ، ثلاثة أسئلة مثل كل منها ما يقارب ٨٪ من المجموع . بعدها جاء موضوع زيارة المقررين الخاصين للعراق وهم يمثلون جزءاً مهماً مما يطلق عليه الإجراءات الخاصة او الآليات غير التعاقدية . حيث أعد حول هذا الموضوع سؤالين . أما الأسئلة التي سجلت لمرة واحدة ومثل كل منها نسبة اكثر من ٢,٥٪ فكانت : حول موضوع الحصانة والإفلات من العقاب، حقوق الطفل وتحديدا تعديل سن المسؤولية الجزائية ورفعه عن السبعة سنوات كما هو حاليا وفقا للقانون العراقي. ثم الإجراءات المتخذة لتحديد هوية ضحايا المقابر الجماعية.

كل ذلك لا يعني بالتأكيد عدم ظهور أسئلة جديدة خلال النقاش التفاعلي الذي سيجري في جنيف في صباح السادس عشر من شباط الحالي ،كما إن هذه الأسئلة لا يقصد بها بالتأكيد أن تغطي كل ما ورد حول العراق . لذا ننوه بأن مطالعة هذا العرض لن يغني بأي حال من الأحوال المهتمين والمختصين عن قراءة التقارير الثلاثة وفيها معلومات أوسع واشمل عن حالة حقوق الإنسان في العراق اليوم.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .

٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة.

ideas@almadapaper.net